الملامح الجغرافية للهيمنة الحضرية لمدينة العمارة على مدن محافظة ميسان

م.د. ابراهيم حاجم لازم
المديرية العامة للتربية في محافظة البصرة
أ.م.د مرتضى مظفر سهر الكعبي
جامعة البصرة– كلية التربية للبنات – قسم الجغرافية

ملخص البحث:
إن مفهوم الهيمنة الحضرية من المفاهيم الرئيسة في مركب النظام الحضري ، إذ يدلل على سيطرة مدينة كبيرة او مدينتين في الإقليم او الدولة على مجمل المدن في الإقليم أو الدولة ، ويرتبط هذا المفهوم بالحجوم السكانية ومقدار التنمية والخدمات ، فضلاً عن اهميته الصناعية والتجارية والخدمية للمنطقة ، ولأجل ذلك فان تلك المدن تزيد من استقطاب السكان من بيئات مختلفة ، مما تتعاظم عدد السكان فيها وتعدد وظائفها ، وبالتالي اصبحت تلك المدن مراكز حضرية مهيمنة ، تحظى بأكبر نسبة من إجمالي سكان الدولة واجمالي الحضر معاً ، كما هي الحال في مدن بغداد والبصرة . ان حالة التوسع الحضري نتج عنه حالة عدم الاتزان في احجام تلك المراكز ، مما شكل بعض منها مركزاً حضرياً مهيمناً على بقية المراكز الحضرية الأخرى ، ومن هنا يتعرض البحث على وفق تطبيق بعض المؤشرات الاحصائية إلى معرفة الاختلال الحاصل في توزيع سكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان خلال المدة (١٩٧٧–٢٠١٩) والتي تتفاوت من حيث حجمها السكاني وأهميتها الاقتصادية والتجارية وبالتالي أيضاح مدى وحجم هيمنة مدينة العمارة على حساب المراكز الحضرية الأخرى .

الكلمات المفتاحية : الملامح الجغرافية ، الهيمنة الحضرية ، مدينة العمارة

Geographical Features of the Urban Domination of the City of Amarah over the Cities of Maysan Province

Lecturer. Dr .Ibraheem Hachem Lazim
General Directorate of Basrah Province
Asst.prof.Dr.Murtadha Mudhefer Saher Al-Kaabi
Dept. of Geography , College of Education for Girls ,University of Basrah

Abstract:
The concept of urban domination is one of the main concepts in the complex of the urban system, as it indicates the control of a large city or two cities in a region or state over all cities in a region or state, and this concept is related to population sizes and the amount of development and services. In addition to its industrial, commercial and service importance for the region, and for that, these cities increase the polarization of the population from different environments, which increases the population and the multiplicity of its functions, and thus these cities have become dominant urban centers, having the largest percentage of the total population of the

state and the total urban together, as it is. The case in the cities of Baghdad and Basrah.
The state of urban expansion resulted in a state of imbalance in the size of these centers, which made some of them an urban center that dominates the rest of the other urban centers, and from here the research is exposed according to the application of some statistical indicators to know the imbalance in the distribution of the population of urban centers in Maysan Province during the period (1977-2019), which varies in terms of its population size, economic and commercial importance, and thus also clarifies the extent and size of the dominance of the city of architecture at the expense of other urban centers.
Keywords: Geographical Features, Urban Domination, City of Amarah .

المقدمة :

تعد الهيمنة الحضرية أحد نتاجات الطفرة السكانية المتزايدة ، فضلاً عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المدن لاسيما خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وبالذات في البلدان النامية ومنها منطقة البحث ، إذ تركت بظلالها على تغير النسيج الحضري للمدن . إن المتأمل في واقع مدن العراق عموما ومدن محافظة ميسان بوجه خاص ، يلحظ تأثير بعض المدن في بقية المراكز الحضرية الأخرى كنتيجة للتحولات الاقتصادية والصناعية والمراعاة في الخطط التنموية وتركيزها لمدينة ما على حساب المدن الأخرى ، وهذا بالإجمال ادى إلى حدوث حالة من عدم الانسجام بين المراكز الحضرية ، وبالتالي بروز هيمنة مركز حضري على بقية المراكز الحضرية في الإقليم ، وبهذا الصدد يرمي البحث إلى قياس التركز الحضري ومقدار الهيمنة الحضرية التي تفرضها مدينة العمارة على بقية المراكز الأخرى كنتيجة لأسباب موقعيه ووظيفية وحضارية لاسيما للمدة ١٩٧٧-٢٠١٩ مع بيان اهم نتائج الهيمنة الحضرية للمدينة وانعكاساتها على مجمل المدن في المحافظة .

مشكلة البحث:

١. ما الدوافع والاسباب التي تقف وراء هيمنة مدينة العمارة على مدن محافظة ميسان ؟
٢. هل بالإمكان الاعتماد على مؤشرات محددة تسهم في قياس الهيمنة الحضرية لمدينة العمارة بالمقارنة بمدن محافظة ميسان .
٣. ما انعكاسات الهيمنة الحضرية لمدينة العمارة على النظام الحضري لمحافظة ميسان ؟

فرضية البحث:

١. تركت دوافع واسباب معينة في بروز هيمنة مدينة العمارة بالمقارنة مع مدن محافظة ميسان ومنها الزيادة في الحجم السكاني ودوافع اقتصادية وسياسية .
٢. اعتمدت عدة مؤشرات حضرية بغية توضيح هيمنة مدينة العمارة على بقية المدن الأخرى وهي(قاعدة المرتبة – الحجم ، قانون المدينة الاولى ، قانون المرتبة – بروانك ، دليل الهيمنة الحضرية ، مؤشرات الكثافة الحضرية) .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

٣. أدت هيمنة مدينة العمارة في ابراز التخلل السكاني والوظيفي في مدن محافظة ميسان مما انعكس على هجرة السكان من الإقليم باتجاه مدينة العمارة وانخفاض حاد لسكان الإقليم للمحافظة .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن هيمنة مدينة العمارة على مدن النظام الحضري في محافظة ميسان من خلال تطبيق مؤشرات حضرية وسكانية واحصائية للمدة ١٩٧٧-٢٠١٩، فضلاً عن تحليل الاسباب والنتائج المترتبة عن ظاهرة الهيمنة الحضرية على النسيج العمراني للنظام الحضري للمحافظة.

المناهج المستخدمة في البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي والاستقرائي بعدما جمعت البيانات الاحصائية وجدولتها وتحليلها بأسلوب علمي دقيق خدمة لأغراض الهدف المنشود من إعداد البحث.

حدود منطقة البحث:

تمثلت حدود منطقة البحث باتجاهين ، تمثل الاتجاه الاول بالحدود المكانية لمحافظة ميسان، اذ تقع جغرافياً في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق ، يحدها من الشمال والشمال الغربي محافظة واسط ومحافظة ذي قار من الجنوب ، أما من الغرب فتحدها محافظة البصرة ، في حين تحدها من الشرق دولة ايران ، خريطة (١) ، أما الحدود الفلكية فتقع محافظة ميسان بين دائرتي عرض (٣١° ١٥′ و ٣٢° ٥٦ ′) شمالاً وبين خطي طول(٤٧° ٥٠ ′ و ٤٦° ١٥ ′) شرقاً ، وتبلغ مساحتها الاجمالية (١٦١٧٤,٧) كم٢ (*)، ضمت المحافظة (١٥) مركزا حضرياً ، خريطة(١) بعدد سكاني (١١٧١٨٠٢) نسمة لعام ٢٠١٩.

أما الاتجاه الثاني فتمثلت بالحدود الزمانية للبحث والتي حددت ضمن المدة (١٩٧٧-٢٠١٩)

خريطة (١)

الوحدات الادارية لمحافظة ميسان لعام ٢٠١٩

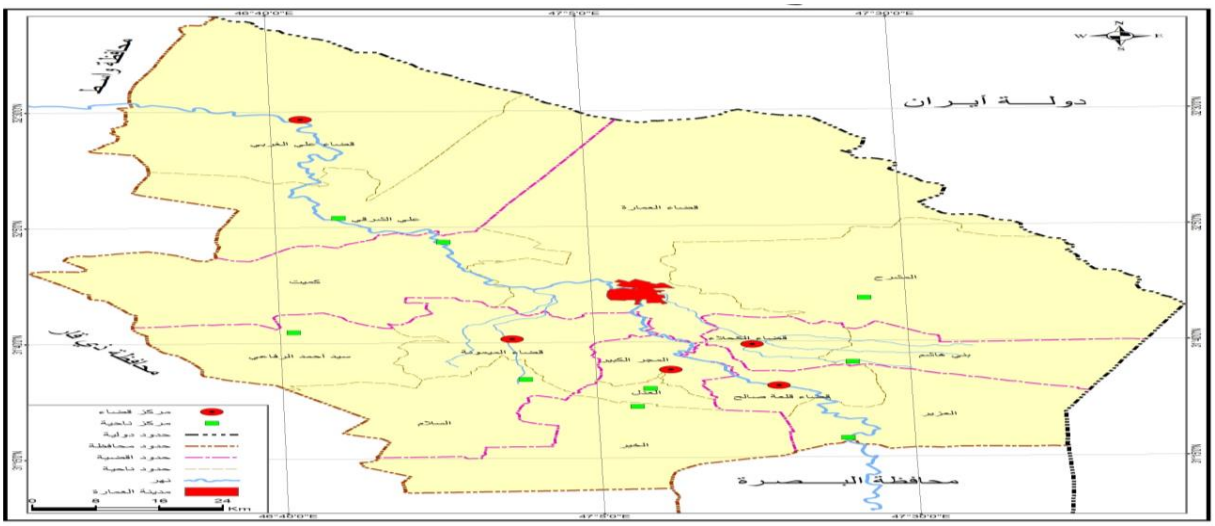

المصدر :جمهورية العراق ، الهيأة العامة للمساحة ، خريطة محافظة ميسان الإدارية ، بمقياس ١: ٥٠٠٠٠٠ ، لعام ٢٠

(*) حسبت مساحة المدينة من قبل الباحثان باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية Arc GIS 10.2.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

اولاً- المفاهيم المستخدمة في البحث:

١. المدينة (مركز حضري) :

اختلف الباحثون في تعريف المدينة او (المركز الحضري) فمنهم من صنفها على اساس سكاني ارتبط بالحجم والكثافة لكل مدينة ، وبعضهمالآخر صنفها على أساس اداري وتاريخي وشكلي ووظيفي ، وعموما فان التعريف الاكثر قبولا للمدينة هي تركز حضري وعمراني (الحيز الحضري المبني) يتجمع فيه السكان ذو طابع مخطط لاسيما نمط الابنية ونظام الشوارع والطراز العمراني ، فضلاً عن التنوع في الأنشطة (التجارية والصناعية والادارية والثقافية) وبالتالي فسكان الحضر يزاولون مهن حضرية ، أي بمعنى ان ٨٠% من السكان يعملون في المركز الحضري لمهن التجارة والشؤون المالية والخدمات والمهن الأخرى[١] .

٢. النظام الحضري:

يقصد بالنظام الحضري هو مجموعة المدن(تصنف كمراكز حضرية) ضمن رقعة جغرافية محددة في الدولة أو الإقليم تتفاعل وظيفياً وتتكامل فيما بينها اقليمياً ومحلياً ، مما ينشأ عنه نظام حضري متكامل ذو تسلسل هرمي لأحجام المدن مكونة ما يعرف بـــ(الهرم الحضري)[٢]. وهذه العلاقات ناجمة بحسب طبيعة موقع كل مدينة من الإقليم تحت ظروف طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية معينة . بمعنى آخر يمكن ان نعرف النظام الحضري بأنه مجموعة من العلاقات الوظيفية والارتباطات المتبادلة التي تربط المراكز الحضرية مع المناطق الزراعية والريفية المقترنة بها والتي يسودها نشاط انتاجي رئيس[٣] .

٣. التحضر:

ظاهرة اجتماعية جغرافية تتمثل في انتقال السكان من النمط الحياتي الريفي البسيط الى النمط الحياتي المتمدن الأكثر تعقيداً والأعلى مستوى حضارياً[٤] وهذه الانتقال ناجم عن وجود الوفورات الاقتصادية والمجتمعية في المدن ، فيما لو قورنت مع الريف المجاور ، والجدير ذكره انه كلما تتطور البلدان اقتصادياً فإنها تنضج في نظمها الحضرية ، وبالتالي تقوم بإرسال آثارها للمناطق المحيطة أو المجاورة لها لاسيما ريفها المجاور ، ويأخذ المجتمع المهاجر تدريجياً في تبني القيم والسلوك الخاصة بتلك المدن مما ينتج عنها تغير السلوك للأفراد المنتقلين إلى تلك المدن ، لهذا فان التحضر هو خلاف بين تنامي المدن وبين التضخمية في توسعها الحضري[٥].

٤. الحضرية :

هي عملية تغير اجتماعي تحدث نتيجة انتقال أهل الريف إلى المدينـــة واكتســـابهم تـــدريجياً أنماطـــا حضرية[٦]، وهذا التعريف مشابه للتحضر الا ان الحضرية لا تلزم الهجرة الى المدن فمن الممكـــن العـــيش بمستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع ضمن الحيز الريفي ، لهذا يتسم بعض منهم بأسلوب معين مـــن الحيـــاة يوازي سكان المدن ، إلا انه يسكن الريف ولهذا فإن المفهوم مرتبط بالحالتين معاً[٧].

العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

ثانياً- دوافع الهيمنة الحضرية لمدينة العمارة

١. نمو السكان الحضري:

اشارت الدراسات إلى أنّ التحضر في العراق بقى بطيئاً جداً خلال القرن التاسع عشر وحتى اواسط القرن العشرين ، فنسبة سكان الحضر من اجمالي سكان العراق كانت منخفضة بواقع (٣٩,٢%) خلال مدة التعدادين ١٩٤٧- ١٩٥٧ ، على الرغم من تأسيس مجلس الإعمار عقد الخمسينيات والقيام بنهضة عمرانية حديثة[٨] .

يتضح من الجدول (١) أنّ نسبة التحضر بالمفهوم الديموغرافي (عدد سكان الحضر) بلغ (٣٣,٦%) من المجموع الكلي لسكان العراق لعام ١٩٤٧ ، ارتفع الى (٣٩,٦%) عام ١٩٥٧ ، ومن ثم ارتفع الى نسبة (٥١,٤%) عام ١٩٦٥ ، والى (٦٣,٧%) عام ١٩٧٧ ، واستمرت بالارتفاع ليسجل نسبة (٧٠,٤%) عام ١٩٨٧ ، ومن ثم عاود بالانخفاض النسبي إلى (٦٦,٧%) عام ١٩٩٧ ، نتيجة للحصار الاقتصادي وحاجة السكان إلى الزراعة وبالتالي التوجه نحو الارياف وليس للمدن ، وبعد التغير السياسي لعام ٢٠٠٣ وحالة الانفتاح الاقتصادي ازدادت نسب التحضر في العراق إلى (٨١%) عام ٢٠١٩ .

وبصورة عامة ان حالة التغير في النمو السكان الحضري للعراق جاء على وفق عوامل مرحلية (اقتصادية واجتماعية وسياسية) والتي افرزت مجمل التغيرات في زيادة الهجرة للمدن مما جعلها تتضخم على حساب الريف المجاور او المدن الصغيرة التي تقع في اطرافها، وبالنتيجة هيمنتها على بقية المراكز الحضرية . وهذا ما اشار اليه بعض الباحثين بان العراق يعيش حالة تحضر نتج عنها تضخم سريع لمدن محددة وزيادة لأعداد المراكز الحضرية فيه[٩] .

جدول (١) ارتفاع نسبة سكان الحضر في العراق للمدة ١٩٤٧-٢٠١٩

سنة التعداد / اسقاط سكاني	سكان الحضر		اجمالي السكان
	العدد	%	
١٩٤٧	١٦١٨٢٣٨	٣٣,٦	٤٨١٦١٨٥
١٩٥٧	٢٤٨٥٢٨٠	٣٩,٢	٦٣٤٠٠٠٠
١٩٦٥	٤١٦٢١٠٦	٥١,٤	٨٠٩٧٢٣٠
١٩٧٧	٧٦٤٦٠٥٤	٦٣,٧	١٢٠٠٠٢٩٧
١٩٨٧	١١٤٧٥٦٩٠	٧٠,٤	١٦٢٩٤٥٠٧
١٩٩٧	١٢٨٠٣٣٩٤	٦٦,٧	١٩١٩٢١١٩
٢٠٠٩	٢٥٨٢٥٩٥٤	٧٩.٨	٣٢٣٢٨٠١١
٢٠١٩	٣١٨٧٧٥٦٦	٨١	٣٩٣٠٩٧٨٩

المصدر / – المجاميع الاحصائية للأعوام (١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥، ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧) والحصر السكاني ٢٠٠٩ واسقاطات السكان لعام ٢٠١٩ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية

أما بخصوص النمو الحضري للمراكز الحضرية في محافظة ميسان التي نحن بصددها فإنها في زيادة مستمرة نتيجة للدوافع (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضرية) ، اذ نلحظ بحسب الجدول (٢) والشكل (١) ان نسب التحضر في المحافظة سجلت في عام ١٩٧٧ نسبة (٤٥%) مقابل (٥٥%) لسكان الريف ، في حين ارتفعت نسبة السكان الحضريين في عام ١٩٨٧الى(٦١%) مقابل (٣٩%)للريف ،ويعزى السبب في ذلك الى هجرة السكان من مناطق الريف والاهوار في أثناء الحرب العراقية – الأيرانية الـــــــى

جدول (٢)

نسبة السكان الحضر والريف في محافظة ميسان

السنة	سكان الحضر		سكان الريف		اجمالي السكان
	العدد	%	العدد	%	
١٩٧٧	١٦٧٦٥٥	٤٥	٢٠٤٩٢٠	٥٥	٣٧٢٥٧٥
١٩٨٧	٢٩٧٣٤٣	٦١	١٩٠١٠٥	٣٩	٤٨٧٤٤٨
١٩٩٧	٤١٤١٣١	٦٥	٢٢٢٩٩٠	٣٥	٦٣٧١٢١
٢٠٠٩	٦٦٨١١٨	٧٢,٤	٢٥٤٧٧٢	٢٧,٦	٩٢٢٨٩٠
٢٠١٩	٨٦٥٥٣٠	٧٣,٩	٣٠٦٢٧٢	٢٦,١	١١٧١٨٠٢

المصدر/ – المجاميع الاحصائية للأعوام (١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧) .

١. محافظة ميسان ، دائرة احصاء ميسان ، نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩ .

٢. محافظة ميسان ، دائرة احصاء ميسان ، تقديرات السكان في محافظة ميسان ، بيانات غير منشورة ، عام ٢٠١٩ .

شكل(١)

تطور المراكز الحضرية لمدن محافظة ميسان مقارنة بسكان الريف للمدة (١٩٧٧ – ٢٠١٩)

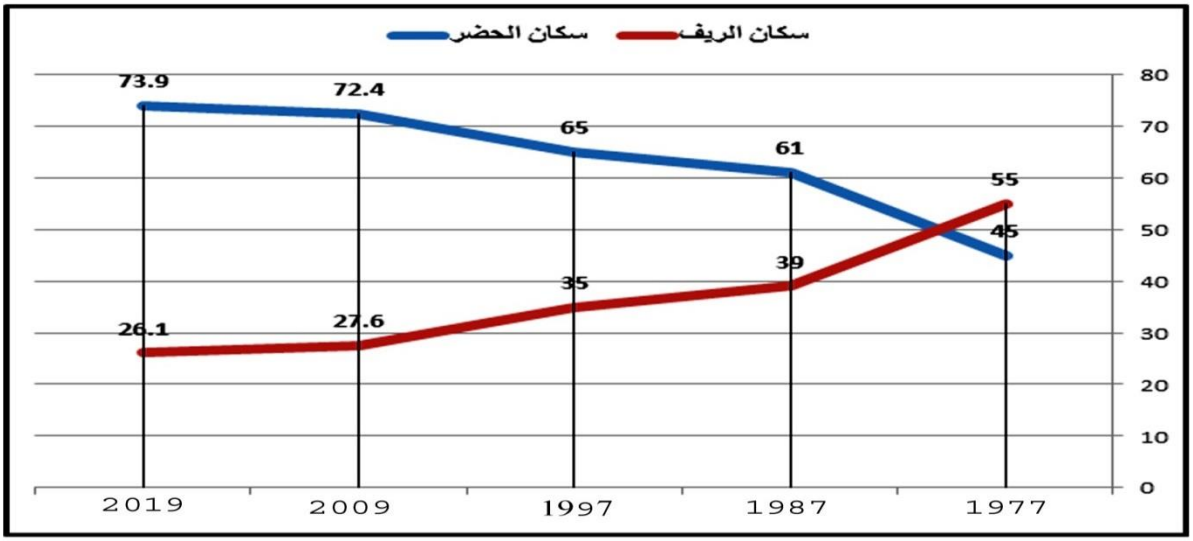

المصدر : جدول (٢)

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

مراكز المدن بعيداً عن مسرح العمليات العسكرية ، أما في تعداد ١٩٩٧ فقد شهدت نسبة السكان الحضر في المحافظة زيادة ملحوظة بلغت (٦٥%) يقابلها (٣٥%) لسكان الريف ، في حين بلغ نسب التحضر عام ٢٠٠٩ نسبة (٧٢,٤%) ، مقابل (٢٧,٦) لسكان الارياف ، أما في عام ٢٠١٩ وبحسب تقديرات السكان للمحافظة فقد شكلت نسبة سكان الحضر (٧٣,٩%) ، في حين بلغت نسبة سكان الريف (٢٦,١%) ، ويبدو ان منحنى التحضر في المحافظة تزايد بوتيرة عالية سببت استنزاف للريف الزراعي مع تضخم واضح للمدن الواقعة ضمن المحافظة ، وبالتالي لها مردودات سلبية على حالة التوازن بين الحضر والريف وبروز مدن مهيمنة على بقية المراكز الحضرية الأخرى ، فضلاً عن انخفاض حاد للمنتوج الزراعي التي كانت توفره المستقرات الريفية لمدنها هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن زيادة احجام المراكز الحضرية دفع بعض المراكز الحضرية بتغير فئاتها الحجمية واصبحت متصدرة على بقية المدن الأخرى[١٠]، والجدول (٣) يمثل أصدق مدلول على زيادة اعداد سكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان وهيمنة مدينة العمارة على بقية المراكز الحضرية الأخرى للسنوات (١٩٩٧ – ١٩٩٧–٢٠١٩).

جدول (٣)

التطور السكاني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة(١٩٧٧ – ٢٠١٩)

ت	مركز حضري	١٩٧٧		١٩٩٧		٢٠١٩	
		حجم السكان	%	حجم السكان	%	حجم السكان	%
١	العمارة	٥٣٩٣٨	٣٢,٢	١٨٧٦٩٥	٤٥,٣	٥٥٥٥٠٥	٦٤,٢
٢	كميت	٨٨٠٢	٥,٣	٢١٦٤٠	٥,٢	١١٤٨٢	١,٤
٣	علي الغربي	٧٠٣٠	٤,٢	١٣٢٢٦	٣,٢	١٨٥٠٩	٢,١
٤	علي الشرقي	٤٤٧٦	٢,٧	٩٣٥٢	٢,٣	١٢٤٢٠	١,٤
٥	الميمونة	١٢٩٥٥	٧,٧	٢٧١٤٥	٦,٦	٢٠٩٥٠	٢,٤
٦	السلام	١٤٨٦٦	٨,٩	١٨٦٣٧	٤,٥	٢٠٣٩٨	٢,٤
٧	سيد احمد الرفاعي	–	–	–	–	١٦٥٧	٠,٢
٨	قلعة صالح	٦٨٨٠	٤,١	٢٢٩٢٤	٥,٥	٤٠١٣٤	٤,٦
٩	العزير	١٢١٤٩	٧,٢	٢٠٠٥٩	٤,٨	١٩٢٧٨	٢,٢
١٠	المجر الكبير	١٥٥٠٥	٩,٢	٤٥١٩٥	١٠,٩	٩٨٩٢٩	١١,٤
١١	العدل	٦٧٩٣	٤,١	١٠٦٧٤	٢,٦	١٧٨٥٣	٢,١
١٢	الخير	–	–	–	–	٩٤٣٧	١,١
١٣	الكحلاء	١٥١٣٤	٩,٠	٢٤٨١٣	٦,٠	٢٣٥٨٠	٢,٧
١٤	المشرح	٩١٢٧	٥,٤	١٢٧٧١	٣,١	١٣٦١٧	١,٦
١٥	بني هاشم	–	–	–	–	١٧٨١	٠,٢
	المجموع	١٦٧٦٥٥	١٠٠	٤١٤١٣١	١٠٠	٨٦٥٥٣٠	١٠٠

المصدر/ الباحثان اعتماداً على:

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

-الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج تعداد السكان لمحافظة ميسان عام ١٩٧٧، ص٢٤.
-جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، مديرية احصاء ميسان ، النتائج الأولية لتعداد السكان لعام ١٩٩٧.
-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٩ .

٢. الدوافع الاقتصادية

تعد دراسة الدوافع الاقتصادية من اهم المؤشرات الدالة على هيمنة بعض المراكز الحضرية على بقية المراكز الحضرية الأخرى الواقعة ضمن اقليمها ، لأنها ترتبط بحجم الموارد الاقتصادية من جانب ، وحجم المؤسسات الادارية والاقتصادية والصناعية من جانب اخر . والجدير ذكره يشكل الدافع الاقتصادي الشغف الكبير للسكان في الهجرة للمدن التي تتمتع بأعلى اهمية اقتصادية كما هي الحال في العاصمة بغداد والبصرة ، فضلاً عن الاهمية الاقتصادية للمراكز الحضرية لمحافظة ميسان ، واهمها مركز مدينة العمارة لما تتمتع به من مقومات وفعاليات اقتصادية ومشاريع تنموية تخدم مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ومنها الصناعية والتجارية وكذلك الخدمية ، إلى جانب ذلك تتمتع مدينة العمارة ببعد اقليمي تخدم المراكز الحضرية الأخرى ، وتتمثل بمركزية منطقة انتاج البضائع المختلفة وتسويقها سواء أكانت محلياً ام إقليمية مما أثرت في حياة المجتمع الحضري والريفي على حد سواء ، لأنه لا يمكن العمل بمعزل عن الريف بوصفه المزود للسوق الرئيس للمدينة .

ان القفزة العمرانية والاقتصادية التي شهدها العراق طيلة العقود الماضية طالت جميع المحافظات ومنها محافظة ميسان ، اذ يتضح من الجدول (٤) أنّ النسب المطلقة لحجم الأنشطة الاقتصادية لجميع المراكز الحضرية في المحافظة ، يشير إلى ان مركز مدينة العمارة المهيمن على النظام الحضري ، ففي عام ٢٠١٩ وبحسب الاحصاءات الرسمية المنشورة ، وجد ان اكثر من ثلثي المؤسسات الحكومية تركزت في مدينة العمارة بنسبة (٣٣,٢%) ، فضلاً عن ذلك ان اكثر من نصف الصناعات التحولية تركزت أيضاً في مركز مدينة العمارة بواقع (٥١,٦%) وهكذا لبقية النسب لاسيما تجارة الجملة والمفرد بواقع (٥٧,٧%) بعدد اجمالي للعاملين (٥٩,٣%) من مجمل العاملين بالمقارنة مع بقية المراكز الحضرية الأخرى ، إلى جانب ذلك تباينت النسب من حيث نشاطها الاقتصادي تبعاً لحجمها السكاني ، فضلاً عن المساحة المستغلة والأنشطة السائدة فيها، لكن بالمقابل لا يمكن مقارنتها بحجم النشاط الاقتصادي لمركز مدينة العمارة ، وبالتالي فان الدافع الاقتصادي كان له بالغ الاثر في زيادة حجم تيارات الهجرة إلى مركز مدينة العمارة كما اتضح انفاً .

ومما تقدم نتوصل إلى حقيقة الى ان مدينة العمارة تعد من أهم مدن محافظة ميسان ، بكونها المركز الاداري للمحافظة من جانب ومدى توفر الخدمات العامة ، وتركز معظم المؤسسات الحكومية فيها من جانب اخر. وبالتالي فهي تأخذ صفة المدينة المهيمنة وفي الانشطة كافة على النظام الحضري للمحافظة.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٦ - نيسان لسنة ٢٠٢١

٣. الدوافع السياسية

تؤدي جملة القرارات السياسية او التغيرات السياسية على الاجمال في زيادة التنمية المكانية لمنطقة ما وبالتالي ترصد لها كل الامكانات المادية والمعنوية في سبيل اعطاء ميزة لهذه المنطقة ، فبخصوص مدينة العمارة فقد اسهمت القرارات السياسية منها سياسة توزيع القطع السكنية للمواطنين ومن ثم تشجيع الاقتراض من بنوك الاسكان لغرض تشييد الوحدات السكنية لمستحقيها ، وكذلك سياسية توزيع الوحدات السكنية لشرائح مختلفة ببدل نقدي لاسيما الموظفين في زيادة الهجرة إلى المدينة ، لما حققته مدينة العمارة من تركـــز وثقل واضح لمجمل الخدمات والمؤسسات الادارية ، وبالنتيجة فان الهجرة هي استنزاف للريف الزراعي خصوصا اذا ما عرفنا ان محافظة ميسان من المحافظات التي يغلب عليها الطابع الزراعي في اغلب وحداتها الادارية.

ويبدو من استقراء الوضع الاقتصادي لمحافظة ميسان أنّ المحافظة من المحافظات التي تفتقر لأبسط المقومات التجارية والصناعية وهي بالأساس تعاني من الفقر والتهميش ، وهذا الامر ادى إلى تركزها في مركز محافظة ميسان دون غيرها من الوحدات الادارية الامر الذي انعكس على سكان تلك الوحدات الادارية والتي ارغمت الكثيرين بهجرة داخلية إلى مركز مدينة العمارة او إلى محافظات بغداد والبصرة وغيرها لغرض العمل والاستقرار.

جدول (٤)

توزيع نسب النشاطات الاقتصادية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام ٢٠١٩

ت	المركز الحضري	مؤسسات القطاع الحكومي	الصناعات التحويلية	الزراعة وصيد الاسماك	تجارة الجملة والمفرد	العاملين في المؤسسات
١	العمارة	٣٣,٢	٥١,٦	٩,٢	٥٧,٧	٥٩,٣
٢	كميت	٢,١	٠,٨	٧,١	٢,٠	٣,٤
٣	علي الغربي	٤,٠	٠,٣	٣,١	٤,٣	٢,١
٤	علي الشرقي	٢,٥	١,٠	٥,٦	١,٦	٠,٣
٥	الميمونة	٩,٦	٦,١	٦,٦	٥,١	٤,٣
٦	السلام	٤,٤	٢,١	٤,٢	١,٢	٠,١
٧	سيد احمد الرفاعي	١,٢	٠,١	١,٣	٠,١	٠,٢
٨	قلعة صالح	٩,٦	٣,٥	٧,٨	٤,٢	٣,٣
٩	العزير	٤,٣	٤,٣	١٠,٣	٢,٧	٣,١
١٠	المجر الكبير	١١,٦	٥,٤	١٧,١	١٠,٢	١١,٦
١١	العدل	٣,١	١٥,٣	٢,٣	١,٣	٠,٩
١٢	الخير	١,٢	١,٢	١,٢	٠,٨	٠,٤
١٣	الكحلاء	٩,٤	٠,١	٩,٥	٦,٥	٦,٢
١٤	المشرح	٢,٧	٧,٢	١٣,٤	٢,١	٤,٧
١٥	بني هاشم	١,١	١,٠	١,٣	٠,٢	٠,١
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر/ الباحثان اعتماداً على: -

١. محافظة ميسان ، شعبة التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٩ .

٢. -اتحاد الصناعات العراقية ، دليل المشاريع الصناعية ، محافظة ميسان ، بيانات منشورة على الانترنت Iraq ifi.org

وهناك علاقة واضحة بين العامل السياسي والهيمنة التي تتمتع بها مدينة العمارة ، فنلحظ ان عقد الثمانينيات من القرن العشرين حدثت حرب بين العراق وإيران دامت (٨) سنوات نتج عنها تغيرات ديموغرافية ليس لسكان محافظة ميسان فحسب بل وحتى بقية المحافظات ، ولكون اغلب الوحدات الادارية لمحافظة ميسان في تماس حدودي مع أيران نتج عن ذلك هجرة قصرية إلى مركز المدينة او إلى بقية المحافظات الأخرى وبالتالي شهدت مدينة العمارة حجماً سكانياً مرتفعاً فيما لو قورن بالعقود الماضية ، ناجمة عن الهجرة والزيادة الطبيعية ، اذ سجل معدل النمو السكاني لمدينة العمارة عام ١٩٧٧ (٣,٢%) ارتفع إلى (٧,٤%) عام ١٩٨٧[١١]. وبعد انتهاء الحرب استقطبت مدينة العمارة هجرات وافدة من الدول المجاورة بل وحتى المحافظات الأخرى ، وهي هجرة طبيعية تبنت في رجوع الاسر التي تركت الوحدات الادارية للمحافظة للابتعاد قدر الامكان من تأثيرات الحروب والقتل ومع وجود مستوى دخل مرتفع وجد أنّ اغلب السكان يعيشون في الارياف ويكتسبون الحياة الحضرية بمستوى (الحضرية) المشار اليها انفاً .

وبناءً على ما تقدم اسهمت الدوافع السياسية في بروز مدينة مهيمنة ليس من حيث الثقل السكاني فحسب بل وفي تركز أغلب المؤسسات الادارية والصحية والترفيهية مما أصبحت المدينة محط انظار الريف المجاور من جهة وأقليمها الواسع من جهة ثانية .

ثالثاً- مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة العمارة

١. قاعدة المرتبة - الحجم :

تعد قاعدة المرتبة والحجم أو(قاعدة زيبف) احدى المؤشرات الاحصائية التي توضح واقع حال هرمية النظم الحضرية ، وتستند بذلك على أيجاد نظام يرتب العلاقة بين المدن بحسب احجامها في علاقة لوغارتمية بيانية[١٢] ، اذ يعد (زيبف) من الاوائل الذين ادركوا أنّ هناك علاقة بين الأنماط التي يتخذها تسلسل المدن على مخطط التوزيع وحجوم سكانه ، ومن خلال مقارنة عدد سكان المدينة مع مرتبة تسلسلها بالنسبة لسكان ومراتب المدن الأخرى[١٣]، والأساس الرياضي المتبع لهذه القاعدة يستند إلى أنّ حجم المدينة الثانية يساوي نصف حجم المدينة الاولى وحجم المدينة الثالثة يساوي ثلث المدينة الاولى وحجم المدينة الرابعة يساوي ربع المدينة الأولى[١٤].

ومع امكانية تطبيق قاعدة زيبف فيما إذا كان واقع النظام الحضري يخضع للهيمنة الحضرية للمقارنة بين توزيع المدن على مدد زمنية ضمن الإقليم الواحد أو ضمن مجموعة من الاقاليم ، او يتصف النظام الحضري بالتدرج والنضوج الحضري [١٥]، لكن هناك عدة مأخذ من تطبيق قاعدة زيبف فهي غير دقيقة ، لاغفاله للعوامل الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية ، التي تؤثر في حجوم المراكز الحضرية [١٦] .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٦ - نيسان لسنة ٢٠٢١

تم تطبيق قاعدة زيبف على المراكز الحضرية لمحافظة ميسان ترتيبا تنازلياً بحسب المدة (١٩٧٧-٢٠١٩) كما يتضح من الجدول (٥) والشكل (٢) ففي عام ١٩٧٧ احتل مركز مدينة العمارة المرتبة الاولى من حيث الحجم السكاني البالغ (٥٣٩٣٨) نسمة ، في حين احتلت مدينة المجر الكبير المرتبة الثانية من حيث الحجم السكاني البالغ (١٥٥٠٥) نسمة ، وهو بعيد عن الحجم المثالي (النظري) الذي كان من المفروض ان يصبح (٢٦٩٦٩) نسمة حسب القاعدة، بمعنى ان الحجم المثالي لهذه المدينة يجب ان يزيد عن الحجم الحقيقي (بـــ -١١٤٦٤) نسمة ، كما تبين ان المدينة الثالثة وهي مدينة الكحلاء التي من المفروض ان يبلغ عدد سكانها (٣/١) سكان المدينة الاولى هي الأخرى لم تتطابق وفق قاعدة زيبف ، اذ سجل عدد سكانها (١٥١٣٤) نسمة وهو أيضا بعيد عن الحجم المثالي الذي يجب ان يكون (١٧٠٧٩) نسمة ، اذ نحتاج إلى(-٢٨٤٥) نسمة للوصول إلى توافق مثالي لعدد السكان على وفق قاعدة زيبف (٣/١). وهكذا لبقية المراكز الحضرية في المحافظة التي يقل الحجم الحقيقي للسكان عن القاعدة ابتداءً من المدينة الثانية وحتى المدينة الثانية عشرة .

جدول(٥)

تطبيق قاعدة المرتبة والحجم (زيبف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام ١٩٧٧

ت	المراكز الحضرية	الرتبة بحسب الحجم السكاني	الرتبة بحسب القاعدة(معكوس الرتبة)	الحجم الفعلي للسكان (الحقيقي)	الحجم المتوقع للسكان (النظري)	الفرق بين حجم السكان المتوقع والحقيقي
١	العمارة	١	١	٥٣٩٣٨	٥٣٩٣٨	صفر
٢	المجر الكبير	٢	٠,٥	١٥٥٠٥	٢٦٩٦٩	- ١١٤٦٤
٣	الكحلاء	٣	٠,٣٣	١٥١٣٤	١٧٩٧٩	-٢٨٤٥
٤	السلام	٤	٠,٢٥	١٤٨٦٦	١٣٤٨٥	+١٣٨١
٥	الميمونة	٥	٠,٢	١٢٩٥٥	١٠٧٨٨	+٢١٦٧
٦	العزير	٦	٠,١٦٧	١٢١٤٩	٨٩٩٠	+٣١٥٩
٧	المشرح	٧	٠,١٤٣	٩١٢٧	٧٧٠٥	+١٤٢٢
٨	كميت	٨	٠,١٢٥	٨٨٠٢	٦٧٤٢	+٢٠٦٠
٩	علي الغربي	٩	٠,١١١	٧٠٣٠	٥٩٩٣	+١٠٣٧
١٠	قلعة صالح	١٠	٠,١	٦٨٨٠	٥٣٩٤	+١٤٨٦
١١	العدل	١١	٠,٠٩١	٦٧٩٣	٤٩٠٣	+١٨٩٠
١٢	علي الشرقي	١٢	٠,٠٨٣	٤٤٧٦	٤٤٩٥	-١٩
١٣	سيد احمد الرفاعي					
١٤	الخير					
١٥	بني هاشم					
	المجموع		٣,١	١٦٧٦٥٥	١٦٧٣٨١	

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٦ - نيسان لسنة ٢٠٢١

المصدر/ الباحثان اعتماداً على: الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان لمحافظة ميسان ، ١٩٧٧، جدول (٢٢) ، ص٧٦.

شكل (٢)

تطبيق قاعدة زيبف في توضيح الحجم المثالي والفعلي لسكان النظام الحضري لمحافظة ميسان

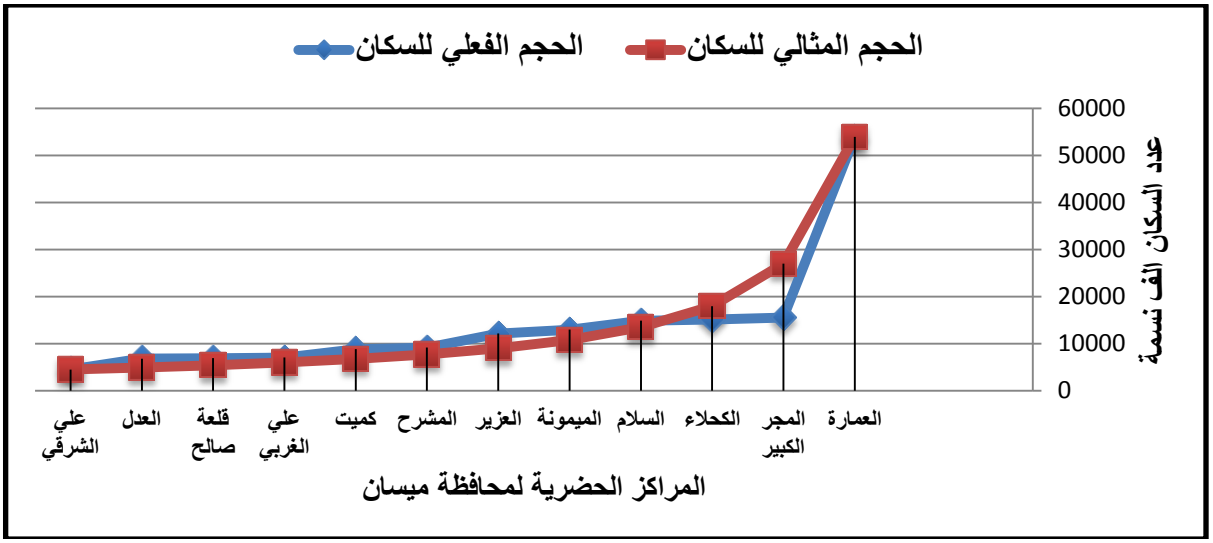

المصدر : جدول (٥)

أما في عام ١٩٩٧ فيتضح من الجدول(٦) والشكل (٣) ان المرتبة الاولى سكانياً سجلت لمركز مدينة العمارة بواقع (١٨٧٦٩٥) نسمة ، في حين بلغ عدد السكان الفعلي للمرتبة الثانية (٤٥١٩٥) نسمة ، الذي كان من المفروض أنّ يكون (٩٣٨٤٨) نسمة ، لذا فهو يبتعد عن الحجم المثالي بزيادة بلغت (٤٨٦٥٣) نسمة ، وتقل احجام المراكز الحقيقية عن احجامها المثالية بدءاً من المرتبة الثانية وانتهاءً بالمرتبة الاخيرة .

جدول(٦) تطبيق قاعدة المرتبة والحجم (زيبف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام ١٩٩٧

ت	المراكز الحضرية	الرتبة بحسب الحجم السكاني	الرتبة بحسب القاعدة (معكوس الرتبة)	الحجم الفعلي للسكان (الحقيقي)	الحجم المتوقع للسكان (النظري)	الفرق بين حجم السكان المتوقع والحقيقي
١	العمارة	١	١	١٨٧٦٩٥	١٨٧٦٩٥	صفر
٢	المجر الكبير	٢	٠,٥	٤٥١٩٥	٩٣٨٤٨	-٤٨٦٥٣
٣	الميمونة	٣	٠,٣٣	٢٧١٤٥	٦٢٥٦٥	-٣٥٤٢٠
٤	الكحلاء	٤	٠,٢٥	٢٤٨١٣	٤٦٩٢٤	-٢٢١١١
٥	قلعة صالح	٥	٠,٢	٢٢٩٢٤	٣٧٥٣٩	-١٤٦١٥
٦	كميت	٦	٠,١٦٧	٢١٦٤٠	٣١٢٨٣	-٩٦٤٣
٧	العزير	٧	٠,١٤٣	٢٠٠٥٩	٢٦٨١٤	-٦٧٥٥
٨	السلام	٨	٠,١٢٥	١٨٦٣٧	٢٣٤٦٢	-٤٨٢٥

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

٩	علي الغربي	٩	٠,١١١	١٣٢٢٦	٢٠٨٥٥	-٧٦٢٩
١٠	المشرح	١٠	٠,١	١٢٧٧١	١٨٧٧٠	-٥٩٩٩
١١	العدل	١١	٠,٠٩١	١٠٦٧٤	١٧٠٦٣	-٦٣٨٩
١٢	علي الشرقي	١٢	٠,٠٨٣	٩٣٥٢	١٥٦٤١	-٦٢٨٩
١٣	سيد احمد الرفاعي					
١٤	الخير					
١٥	بني هاشم					
	المجموع		٣,١	٤١٤١٣١	٥٨٢٤٥٩	

المصدر/ الباحثان اعتماداً على: جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧(محافظة ميسان) ، بغداد ، ٢٠٠١، جدول (٢٢) ، ص٧٦.

شكل (٣)

عدم تطابق لقاعدة زيبف للحجم المثالي والحقيقي للنظام الحضري لمحافظة ميسان عام ١٩٩٧

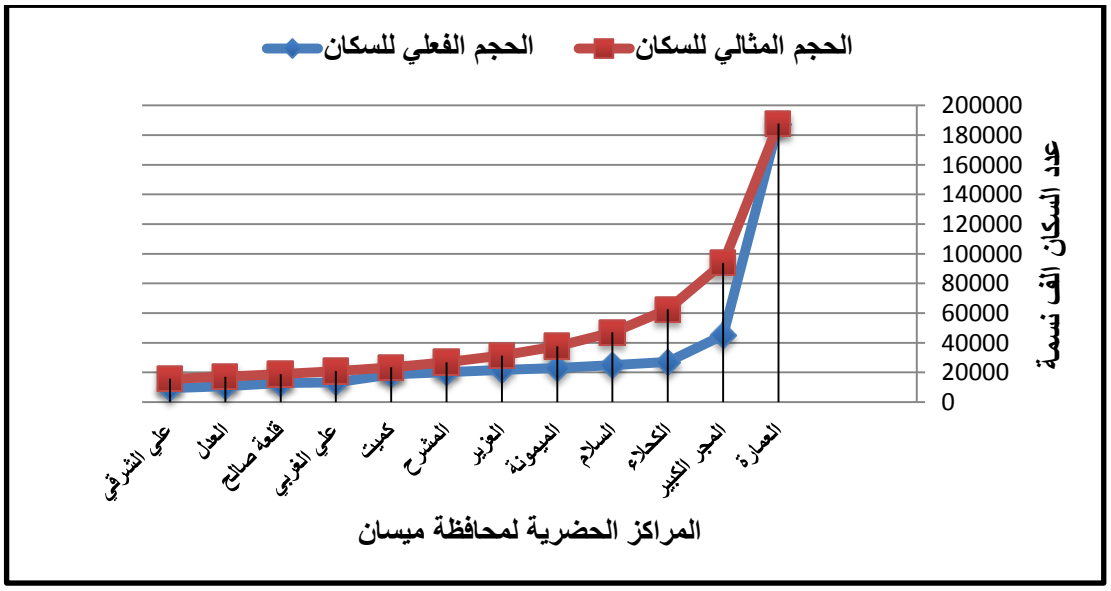

المصدر : جدول (٦)

أما في عام ٢٠١٩ كما يتضح من الجدول (٧) والشكل (٤) ، اذ توصل التطبيق الى ان حجم الاختلال الحضري بلغ اعلى حد له في المحافظة ، وان مدينة العمارة تصدرت المرتبة الاولى من حيث الحجم السكاني المتزايد ، اذ بلغ حجم السكان في المدينة للعام اعلاه (٥٥٥٠٥) نسمة وهي تمثل القمة بالنسبة لبقية المراكز الحضرية الأخرى في المحافظة ، وتعد المدينة الاولى التي تتميز بخصائص متعددة لجذب الوظائف الادارية والخدمية ، وبمستوى اعلى من المدن الأخرى ، كما وان حجم المدينة الثانية وهي مدينة المجر الكبير انخفض الحجم المثالي بمقدار(١٧٨٨٢٤) نسمة ، وعلى الرغم من انها متفوقة على بقية المدن الأخرى ، الا ان حجمها الحقيقي بلغ (٩٨٩٢٩) نسمة ، أما المدن الأخرى فتقل احجامها الحقيقية عن المثالية ابتداءً من المرتبة الثانية وحتى المرتبة الاخيرة .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

مما تقدم نلحظ تصدر مدينة العمارة على بقية المراكز الحضرية الأخرى في النظام الحضري للمدة (١٩٧٧-٢٠١٩) مما جعلها مهيمنة ، لا سيما المراكز الحضرية التي تليها بالحجم ، وهذا يعد خللاً في التوازن الحضري في المحافظة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية نلحظ عدم التطابق الفعلي للتوزيعات الحجمية للهرم الطبيعي للمراكز الحضرية للمدة ذاتها الذي تشكله مدن منطقة الدراسة المرتبة تنازلياً ، وبالتالي عدم انطباق القاعدة على المدن سوى مدينة العمارة ، اذ يظهر أنّ هناك انحرافاً كبيراً عن قاعدة المرتبة – الحجم ، وذلك من خلال الاختلاف الكبير في الترتيب الفعلي لأغلبية المراكز الحضرية والترتيب النظري لها في جميع السنوات المختارة ، ما يعني عدم وجود تسلسل هرمي متوازن للنظام الحضري عموماً ، نتيجة غياب العمليات التخطيطية الحضرية الإقليمية على مستوى المحافظة ، او ضعفها مما ترتب على ذلك هيمنة مدينة العمارة ،

جدول(٧) تطبيق قاعدة المرتبة والحجم (زييف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام ٢٠١٩

ت	المراكز الحضرية	الرتبة بحسب الحجم السكاني	الرتبة بحسب القاعدة (معكوس الرتبة)	الحجم الفعلي للسكان (الحقيقي)	الحجم المتوقع للسكان (النظري)	الفرق بين حجم السكان المتوقع والحقيقي
١	العمارة	١	١	٥٥٥٥٠٥	٥٥٥٥٠٥	صفر
٢	المجر الكبير	٢	٠,٥	٩٨٩٢٩	٢٧٧٧٥٣	-١٧٨٨٢٤
٣	قلعة صالح	٣	٠,٣٣	٤٠١٣٤	١٨٥١٦٨	-١٤٥٠٣٤
٤	الكحلاء	٤	٠,٢٥	٢٣٥٨٠	١٣٨٨٧٦	-١١٥٢٩٦
٥	الميمونة	٥	٠,٢	٢٠٩٥٠	١١١١٠١	-٩٠١٥١
٦	السلام	٦	٠,١٦٧	٢٠٣٩٨	٩٢٥٨٤	-٧٢١٨٦
٧	العزير	٧	٠,١٤٣	١٩٢٧٨	٧٩٣٥٨	-٦٠٠٨٠
٨	علي الغربي	٨	٠,١٢٥	١٨٥٠٩	٦٩٤٣٨	-٥٠٩٢٩
٩	العدل	٩	٠,١١١	١٧٨٥٣	٦١٧٢٣	-٤٣٨٧٠
١٠	المشرح	١٠	٠,١	١٣٦١٧	٥٥٥٥١	-٤١٩٣٤
١١	علي الشرقي	١١	٠,٠٩١	١٢٤٢٠	٥٠٥٠٠	-٣٨٠٨٠
١٢	كميت	١٢	٠,٠٨٣	١١٤٨٢	٤٦٢٩٢	-٣٤٨١٠
١٣	الخير	١٣	٠,٠٧٧	٩٤٣٧	٤٢٧٣١	-٣٣٢٩٤
١٤	بني هاشم	١٤	٠,٠٧١	١٧٨١	٣٩٦٧٩	-٣٧٨٩٨
١٥	سيد احمد الرفاعي	١٥	٠,٠٦٧	١٦٥٧	٣٧٠٣٤	-٣٥٣٧٧
المجموع			٣,٣١٥	٨٦٥٥٣٠	١٨٤٣٢٩٣	

المصدر/ الباحثان اعتماداً على: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

شكل (٤) عم التطابق للحجم المثالي والفعلي بحسب قاعدة زيبف للنظام الحضري في محافظة ميسان لعام ٢٠١٩

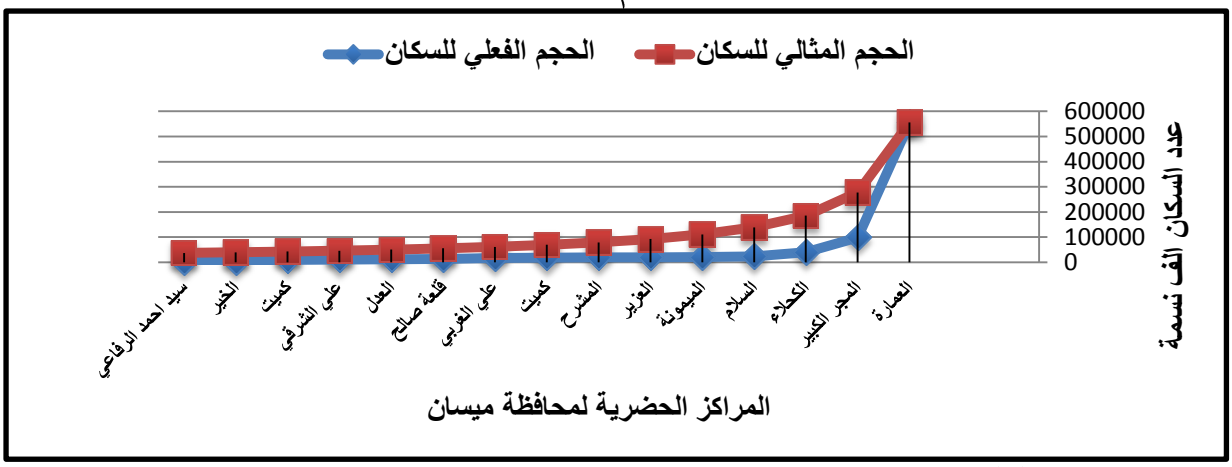

المصدر : جدول (٧)

اذ تتوفر فيها فرص العمل والخدمات والاستثمارات بالمقارنة مع مدن اخرى التي تفتقر في الاغلب حاجتها عن فرص العمل والخدمات العامة ، هذا ما جعلها تابع للمدينة الاولى . والجدير ذكره ينبغي على الجهات المعنية اعادة النظر بتطوير تلك المراكز عن طريق التنمية الحضرية والاقتصادية والبشرية لجميع المراكز الحضرية لغرض الوصول إلى حجم طبيعي لكل مركز وبالتالي يتناسب مع اهميته كل مركز حضري.

٢-قانون المدينة الاولى (مارك جفرسون):

يعد (مارك جفرسون) من الأوائل الذين توصلوا إلى قانون لوصف المدينة المهيمنة في عام ١٩٣٥ ، اذ نص القانون على أن تكون حجم المدينة الثانية يساوي ثلث حجم المدينة الاولى والثالثة خمس المدينة الاولى ، والجدير ذكره ان هذا التصنيف واهمية المدينة المهيمنة ، يخضع لعدة عوامل اهمها اقتصادية وسكانية وسياسية فضلاً عن الحجم السكاني المتنامي[١٧]، وقد استنتج جفرسون (انه في داخل الاطار المساحي تبرز مدينة واحدة على المدن الأخرى وتظهر عليها شكل لا يتناسب مع الترتيب التدريجي) ، وفي تجربته الميدانية لـــ ٢٨ دولة ، وجد جفرسون ان اكبر مدينة يزيد عدد سكانها عن ضعفي المدينة الثانية مباشرة ، وفي ١٨ دولة تزيد ثلاثة امثالها ، وفي المتوسط العام لأغلب الحالات وجد أن النسب بين المدينة الاولى والثانية والثالثة هي على الترتيب ١٠٠:٣٠:٢٠[١٨]. وبصورة عامة ان (**مؤشر الهيمنة الحضرية او مقياس الاولوية**) يعد من ابسط مقياس للتركز الحضري فهو ينسب عدد سكان المدينة الكبرى الى مجموع تعداد السكان الحضريين للمدن الثلاث التالية في الحجم السكاني [١٩].

تم تطبيق هذا القانون على المراكز الحضرية في محافظة ميسان ، اذ ظهرت ان مدينة العمارة هي المدينة الأولى خلال مدة البحث (١٩٧٧ -٢٠١٩) ، وكما هو مبين في الجدولين (٨ و٩) والشكل (٥)، وان المدينة الثانية هي المجر الكبير التي بلغت نسبتها (٢٩%) بحسب تعداد عام ١٩٧٧، وهي قريبة جداً من التطبيق الذي ينص على أنّ تكون حجم المدينة الثانية يساوي(٣٠%) وهي مثالية للسنة ذاتها ، في حين شكلت نسبة (٢٤%) عام ١٩٩٧، وهي لازالت قريبة وبمستوى ملائم من النسب المثالية التي جاء بها جفرسون ، ولكن الحالة اختلفت في عام ٢٠١٩ ، اذ انخفضت النسبة الى(١٨%)، ويعزى سبب ذلك الى

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٦ - نيسان لسنة ٢٠٢١

الهيمنة الواضحة من المدينة الاولى على المنظومة الحضرية ، فضلاً عن تقلص احجام المدن الأخرى في المحافظة . أما المدينة الثالثة ضمن التطبيق فقد تباينت خلال مدة البحث ، ففي عام ١٩٧٧ احتلت مدينة الكحلاء هذه المرتبة ، وبنسبة (٢٨%) ، وهي تفوق القانون المقرر الذي ينص ان تكون النسبة للمدينة الثالثة بواقع (٢٠%) ، وفي عام ١٩٩٧ احتلت مدينة الميمونة المرتبة الثالثة وبنسبة (١٤%) ، وهذا الاختلاف في الترتيب ناتج عن الهجرة المستمرة من المراكز الحضرية والريفية الأخرى وبشكل كبير باتجاه المدينة الرئيسة(العمارة) ، فضلاً عن الهجرة خارج حدود المراكز الادارية للمحافظة وبالأخص باتجاه محافظتي البصرة وبغداد ، ولأسباب اقتصادية نتيجة إلى انخفاض العمل وضعف الخدمات العامة ، وكذلك بسبب النزاعات العشائرية المستمرة ، أما في عام ٢٠١٩ فقد احتلت مدينة قلعة صالح بالمرتبة الثالثة ، وبنسبة (٧%) ، وان هذا الاختلاف في ترتيب المدن نابع من عدم استقرار المنظومة الحضرية في المحافظة ، وبالتالي نلحظ هيمنة واضحة للمدينة الأولى(العمارة)على جميع مدن المحافظة خلال مدة البحث(١٩٧٧ – ٢٠١٩) .

ومما لاشك فيه ان مدينة العمارة هي المدينة الرئيسة والمهيمنة على مدن النظام الحضري بدليل انطباق مؤشر المدينة الأولى لمارك جفرسون عليها فحسب من دون المدن الأخرى خلال مدة البحث . وان المدينة الثانية هي أقرب الى السلوك المثالي على وفق قانون جفرسون بل تطابقت تماماً مع التسلسل الذي جاء به القانون المذكور وهي مدينة المجر الكبير خلال مدة البحث ، أما المدينة الثالثة كان الابتعاد عن القاعدة بشكل واضح خلال السنوات ١٩٩٧ و٢٠١٩.

جدول(٨)

تطبيق قانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسة) لجفرسون على مدن النظام الحضري لمحافظة ميسان للمدة (١٩٧٧ – ٢٠١٩)

المدن / السنة	المدينة الأولى	المدينة الثانية	المدينة الثالثة
النسبة النظرية	١٠٠	٣٠	٢٠
١٩٧٧	١٠٠	٢٩	٢٨
١٩٩٧	١٠٠	٢٤	١٤
٢٠١٩	١٠٠	١٨	٧

المصدر/ بيانات الجداول (٥) ، (٦) ، (٧) .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

جدول(٩) تطبيق قانون المدينة الأولى (الرئيسة) لمارك جفرسون على المراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة (١٩٧٧ – ٢٠١٩)

تطبيق قانون المدينة الأولى على المراكز الحضرية لعام ١٩٧٧			تطبيق قانون المدينة الأولى على المراكز الحضرية لعام ١٩٩٧			تطبيق قانون المدينة الأولى على المراكز الحضرية لعام ٢٠١٩			الرتبة المفترضة بحسب قانون جفرسون
المدينة	عدد السكان	% لحجم المدينة	المدينة	عدد السكان	% لحجم	المدينة	عدد السكان	% لحجم	
العمارة	٥٣٩٣	%١٠٠	العمارة	١٨٧٦	١٠٠	العمارة	٥٥٥٥	١٠٠	%١٠٠
المجر	١٥٥٠	٢٩	المجر	٤٥١٩	٢٤	المجر	٩٨٩٢	١٨	%٣٠
الكحلاء	١٥١٣	٢٨	الميمونة	٢٧١٤	١٤	قلعة صالح	٤٠١٣	٧	%٢٠

المصدر/ بيانات الجدول(٥) و(٦) و(٧).

شكل (٥)

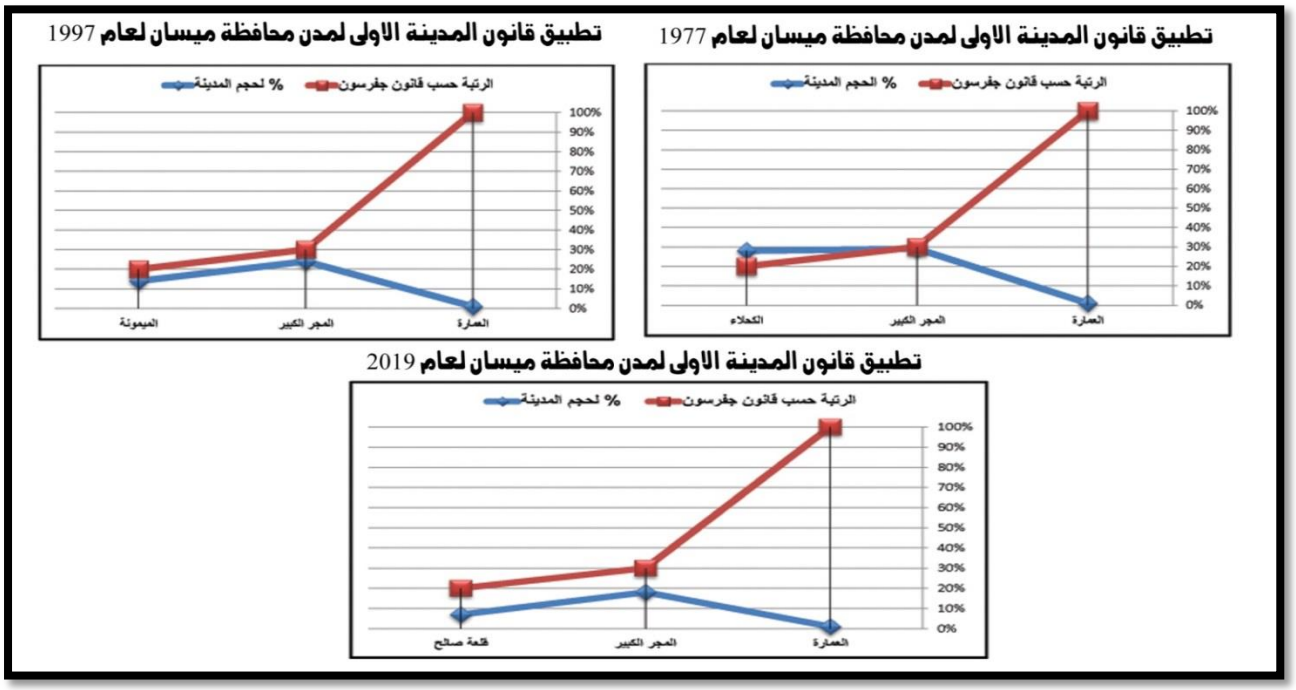

المصدر : الجداول (٨ ، ٩)

٣-قانون المرتبة (بروانتك وجبيز):

تستند هذه القاعدة (الطريقة الاحصائية) على اساس ترتيب الحجم الحقيقي للسكان ترتيباً تنازلياً ، ومن ثم استخراج الحجم المثالي (الحجم المتوقع للسكان) من خلال قسمة الحجم الحقيقي على مجموع معكوس الرتب ، ومن ثم تقسيم الناتج على رتبة المراكز الحضرية الأخرى ، ابتداءً من المدينة الثانية وانتهاءً بالمدينة الاخيرة(٢٠).

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

طبقت هذه القاعدة على المراكز الحضرية في المحافظة ففي عام ١٩٧٧ ، وبحسب جدول (١٠) تبين ان الحجم المثالي للمدينة الاولى وهي تتمثل بمدينة العمارة ترتفع عن الحجم الحقيقي لها بـــ(+١٤٤) نسمة وبنسبة (+٠,٣%) عن الحجم الحقيقي للسكان في المدينة ، في حين جاءت بالمرتبة الثانية مدينة المجر الكبير والتي ينبغي ان تشكل بحسب القاعدة ٢/١ المدينة الاولى ، وبذلك نجد حجمها الحقيقي أقل بمقدار ثلاثة اضعاف كفرق عن حجم المدينة الاولى ، اذ بلغ حجمها (١٥٥٠٥) نسمة ، بالمقارنة مع الحجم المثالي لها والبالغ (٢٧٠٤١) نسمة، وبزيادة قدرها (+١١٥٣٦) نسمة وبنسبة (+٧٤,٤%) عن الحجم الحقيقي لها . وبصفة عامة يتضح ان هناك خللاً واضحاً من خلال تسلط وهيمنة المدينة الاولى وهي مدينة العمارة كنتيجة رئيسه إلى تردي وضعف دور المدينة الثانية في عملية الاستقطاب التي أسست في الاصل كقطب نمو اقليمي ، أما في المرتبة الثالثة فقد حلت مدينة الكحلاء ، بحجم نظري(المتوقع) بلغ(١٨٠٢٧)نسمة، والذي يزيد عن الحجم الحقيقي بمقدار(+٢٨٩٣)، وبنسبة(+١٩,١%)، في حين كان الحجم الحقيقي(١٥١٣٤) نسمة ، أما بالنسبة بقية المراكز الحضرية الأخرى في المحافظة ، فاتضح انها تنقص عن الحجم الحقيقي لها بدءاً من المدينة الرابعة وحتى المدينة الاخيرة .

أما في عام ١٩٩٧ بحسب الجدول (١١) نجد ان هناك عجزاً كبيراً في المدينة الاولى (العمارة) بمقدار(-٥٤١٠٤) نسمة ، وبنسبة من الحجم الحقيقي تصل (-٢٨,٨%) ، وكان الحجم الحقيقي لسكان المدينة الاولى (١٨٧٦٩٥) نسمة ، في حين بلغ الحجم النظري (المتوقع) (١٣٣٥٩١) نسمة ، أما المدينة الثانية (المجر الكبير) فكانت أقل بمقدار أربعة اضعاف عن المدينة الاولى ، وكان الحجم الحقيقي لسكان المدينة الاولى بواقع (٤٥١٩٥) نسمة ، في حين بلغ الحجم النظري لها (٦٦٧٩٥) نسمة ، ومقدار الفائض (+٢١٦٠١) نسمة ، وبنسبة (+٤٧,٨%) ، أما بقية المراكز الحضرية الأخرى في المحافظة فقد شكلت فائـــــــــضاً في كل من مدن(الميمونة ، الكحلاء ، قلعة صالح ، كميت ، علي الغربي ، المشرح والعدل ، علي الشرقي) ، وبنسبة من الحجم الحقيقي بلغت (+٦٤%) ،(+٣٤,٦%)،(+١٦,٦%)،(+٢,٩%) ،(+١٢,٢%)،(+٤,٦%)،(+١٣,٨%)،(+١٩,٠%)على التوالي ، في حين سجلت مدينتي العزير السلام تناقص، وبنسبة من الحجم الحقيقي بلغ(-٤,٩%) ،(-١٠,٤%) على التوالي.

وفي عام ٢٠١٩ بحسب الجدول (١٢) نلحظ ان مدينة العمارة لا زالت تحتل المركز الاول بحجمها السكاني الحقيقي بواقع (٥٥٥٠٥) نسمة خلال مدة البحث (١٩٧٧-٢٠١٩) بوصفها المركز الرئيس في المحافظة ، في حين بلغ الحجم السكان المثالي (المتوقع) (٢٦١٠٩٥) نسمة ، والذي ينقص عن الحجم الحقيقي بمقدار (-٢٩٤٤١٠) نسمة وبنسبة تصل الى (٥٣,٠%) ، واحتلت المرتبة الثانية مدينة المجر الكبير لتشكل حجـــماً حقيقياً يبلغ (٩٨٩٢٩) نسمة وبحجم نظري (متوقع) (١٣٠٥٤٨) نسمة ،

جدول(١٠)

التراتب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة ميسان لعام ١٩٧٧ بحسب طريقة براوننك وجيبز

المراكز الحضرية	الرتبة بحسب الحجم السكاني	معكوس الرتبة	الحجم الفعلي للسكان (الحقيقي)	الحجم المتوقع للسكان (النظري)	الفرق بين حجم السكان المتوقع والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
العمارة	١	١	٥٣٩٣٨	٥٤٠٨٢	+١٤٤	+٠,٣	+٠,٣
المجر الكبير	٢	٠,٥	١٥٥٠٥	٢٧٠٤١	+١١٥٣٦	+٧٤,٤	+٤٢,٧
الكحلاء	٣	٠,٣٣	١٥١٣٤	١٨٠٢٧	+٢٨٩٣	+١٩,١	+١٦,٠
السلام	٤	٠,٢٥	١٤٨٦٦	١٣٥٢١	−١٣٤٥	−٩,٠	−٩,٩
الميمونة	٥	٠,٢	١٢٩٥٥	١٠٨١٦	−٢١٣٩	−١٦,٥	−١٩,٨
العزير	٦	٠,١٦٧	١٢١٤٩	٩٠١٤	−٣١٣٥	−٢٥,٨	−٣٤,٨
المشرح	٧	٠,١٤٣	٩١٢٧	٧٧٢٦	−١٤٠١	−١٥,٤	−١٨,١
كميت	٨	٠,١٢٥	٨٨٠٢	٦٧٦٠	−٢٠٤٢	−٢٣,٢	−٣٠,٢
علي الغربي	٩	٠,١١١	٧٠٣٠	٦٠٠٩	−١٠٢١	−١٤,٥	−١٧,٠
قلعة صالح	١٠	٠,١	٦٨٨٠	٥٤٠٨	−١٤٧٢	−٢١,٤	−٢٧,٢
العدل	١١	٠,٠٩١	٦٧٩٣	٤٩١٧	−١٨٧٦	−٢٧,٦	−٣٨,٢
علي الشرقي	١٢	٠,٠٨٣	٤٤٧٦	٤٥٠٧	+٣١	+٠,٧	+٠,٧
المجموع		٣,١	١٦٧٦٥٥	١٦٧٨٢٨	٢٩٠٣٥		

المصدر/الباحثان اعتماداً على : الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة ميسان ، ١٩٧٧، جدول (٢٢) ، ص٧٦.

جدول(١١)

التراتب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة ميسان ١٩٩٧العام بحسب طريقة براوننك وجيبز

المراكز الحضرية	الرتبة بحسب الحجم السكاني	معكوس الرتبة	الحجم الفعلي للسكان (الحقيقي)	الحجم المتوقع للسكان (النظري)	الفرق بين حجم السكان المتوقع والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
العمارة	١	١	١٨٧٦٩٥	١٣٣٥٩١	−٥٤١٠٤	−٢٨,٨	−٤٠,٥
المجر الكبير	٢	٠,٥	٤٥١٩٥	٦٦٧٩٥	+٢١٦٠٠	+٤٧,٨	+٣٢,٣
الميمونة	٣	٠,٣٣	٢٧١٤٥	٤٤٥٣٠	+١٧٣٨٥	+٦٤,٠	+٣٩,٠
الكحلاء	٤	٠,٢٥	٢٤٨١٣	٣٣٣٩٨	+٨٥٨٥	+٣٤,٦	+٢٥,٧
قلعة صالح	٥	٠,٢	٢٢٩٢٤	٢٦٧١٨	+٣٧٩٤	+١٦,٦	+١٤,٢

كميت	٦	٠,١٦٧	٢١٦٤٠	٢٢٢٦٥	٦٢٥+	٢,٩+	٢,٨+
العزير	٧	٠,١٤٣	٢٠٠٥٩	١٩٠٨٤	٩٧٥-	٤,٩-	٥,١-
السلام	٨	٠,١٢٥	١٨٦٣٧	١٦٦٩٩	١٩٣٨-	١٠,٤-	١١,٦-
علي الغربي	٩	٠,١١١	١٣٢٢٦	١٤٨٤٣	١٦١٧+	١٢,٢+	١٠,٩+
المشرح	١٠	٠,١	١٢٧٧١	١٣٣٥٩	٥٨٨+	٤,٦+	٤,٤+
العدل	١١	٠,٠٩١	١٠٦٧٤	١٢١٤٥	١٤٧١+	١٣,٨+	١٢,١+
علي الشرقي	١٢	٠,٠٨٣	٩٣٥٢	١١١٣٣	١٧٨١+	١٩,٠+	١٦,٠+
المجموع		٣,١	٤١٤١٣١	٤١٤٥٦٠	١١٤٦٣		

المصدر/ الباحثان اعتماداً على: جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧(محافظة ميسان) ، بغداد ، ٢٠٠١، جدول (٢٢) ، ص٧٦.

جدول(١٢)

التراتب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة ميسان لعام ٢٠١٩ بحسب طريقة براوننك وجيبز

المراكز الحضرية	الرتبة حسب الحجم السكاني	معكوس الرتبة	الحجم الفعلي للسكان (الحقيقي)	الحجم المتوقع للسكان (النظري)	الفرق بين حجم السكان المتوقع والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
العمارة	١	١	٥٥٥٥٠٥	٢٦١٠٩٥	٢٩٤٤١٠-	٥٣,٠-	١١٢,٨-
المجر الكبير	٢	٠,٥	٩٨٩٢٩	١٣٠٥٤٨	٣١٦١٩+	٣٢,٠+	٢٤,٢+
قلعة صالح	٣	٠,٣٣	٤٠١٣٤	٨٧٠٣٢	٤٦٨٩٨+	١١٦,٩+	٥٣,٩+
الكحلاء	٤	٠,٢٥	٢٣٥٨٠	٦٥٢٧٤	٤١٦٩٤+	١٧٦,٨+	٦٣,٩+
الميمونة	٥	٠,٢	٢٠٩٥٠	٥٢٢١٩	٣١٢٦٩+	١٤٩,٣+	٥٩,٩+
السلام	٦	٠,١٦٧	٢٠٣٩٨	٤٣٥١٦	٢٣١١٨+	١١٣,٣+	٥٣,١+
العزير	٧	٠,١٤٣	١٩٢٧٨	٣٧٢٩٩	١٨٠٢١+	٩٣,٥+	٤٨,٣+
علي الغربي	٨	٠,١٢٥	١٨٥٠٩	٣٢٦٣٧	١٤١٢٨+	٧٦,٣+	٤٣,٣+
العدل	٩	٠,١١١	١٧٨٥٣	٢٩٠١١	١١١٥٨+	٦٢,٥+	٣٨,٥+
المشرح	١٠	٠,١	١٣٦١٧	٢٦١١٠	١٢٤٩٣+	٩١,٧+	٤٧,٨+
علي الشرقي	١١	٠,٠٩١	١٢٤٢٠	٢٣٧٣٦	١١٣١٦+	٩١,١+	٤٧,٧+
كميت	١٢	٠,٠٨٣	١١٤٨٢	٢١٧٥٨	١٠٢٧٦+	٨٩,٥+	٤٧,٢+
الخير	١٣	٠,٠٧٧	٩٤٣٧	٢٠٠٨٤	١٠٦٤٧+	١١٢,٨+	٥٣,٠+
بني هاشم	١٤	٠,٠٧١	١٧٨١	١٨٦٥٠	١٦٨٦٩+	٩٤٧,٢+	٩٠,٥+
سيد احمد الرفاعي	١٥	٠,٠٦٧	١٦٥٧	١٧٤٠٦	١٥٧٤٩+	٩٥٠,٥+	٩٠,٥+
المجموع		٣,٣١٥	٨٦٥٥٣٠	٨٦٦٣٧٥	٥٨٩٦٦٥		

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

المصدر/ الباحثان اعتماداً على: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٩.

وبفرق يزيد مقداره(+٣١٦١٩) نسمة وبنسبة (+٣٢) . أما بقية المراكز الأخرى في محافظة ميسان فهي شهدت فائض في احجامها والتي بدأت من المدينة الثالثة وحتى المدينة الاخيرة ، وقد تمثلت اعلاها في مدينتي بني هاشم وسيد احمد الرفاعي بواقع (+١٦٨٦٩) و(+١٥٧٤٩) نسمة ، لهذا تحتاج الى(+٩٤٧,٢%) ،(+٩٥٠,٥%) لتصل الى الحجم المتوقع للسكان بحسب قانون المرتبة **(برواننك)**.

والجدير ذكره وكما يتضح من معطيات الجداول(١٠ ، ١١ ، ١٢) لاسيما خلال مدة البحث(١٩٧٧- ٢٠١٩) ، ان هناك حالة عجز واضحة في بعض المراكز الحضرية في محافظة ميسان ، لهذا لابد من أيجاد حلول واضحة بغية الوصول إلى حالة من التوازن الحضري وذلك من خلال تشجيع الهجرة الى المناطق الحضرية بالأعداد السكانية من خلال توفير عامل الجذب السكاني بعد توفر كافة المتطلبات اللازمة التي يحتاجها السكان وفي مقدمتها خدمات البنى التحتية والخدمات المجتمعية.

وتأسيساً على ما تقدم اتضح ان مدينة العمارة امتازت باستقطاب اعداد متزايدة من السكان لاسيما خلال مدة البحث ، مما ادى الى هيمنة وسيطرة حضرية واضحة للمدينة على مستوى النظام الحضري في المحافظة ، فضلاً عن ما تتميز به مدينة العمارة هو التركز الوظيفي ، مما اعطى للمدينة اولوية واضحة لممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية كالصناعية والتجارية ، وتركز المؤسسات الادارية والمالية والاتصالات ومؤسسات النقل وبقية المؤسسات الحكومية الأخرى ، ومن جانب اخر هناك تركز واضح للمؤسسات الصحية والتعليمية بمختلف مراحلها الدراسية لاتنافسها مدينة في المنظومة الحضرية للمحافظة.

٤ –مؤشر الاولوية (دليل الهيمنة الحضرية):

اشرنا سابقاً إلى أنّ الهيمنة الحضرية هي سيطرة مدينة معينة داخل اطار الدولة او الإقليم على مدن الدولة او الإقليم المدروس وبالتالي فهي أحد المؤشرات التي تستخدم لمعرفة الهيمنة الحضرية للنظام الحضري [٢١].

اذ يستخدم هذا المؤشر بشكل واسع لمعرفة التناسب بين سكان المدينة الاولى من جهة وسكان المدن الثلاث التالية لها مجتمعة من جهة اخرى ، وتأتي فكرة استخدام هذا المؤشر من منطلق انه اذا كان توزيع المدن ينطبق تماماً مع قانون المرتبة – الحجم ، فان نسبة المدينة الكبيرة الى المدن الثلاث التالية لها يجب أنّ تكون اقل بقليل من الواحد الصحيح لان مجموع الكسور(نصف ، ثلث ، ربع) يكون في العادة أكثر من عدد سكان المدينة الاولى بقدر يسير[٢٢] وتوصل كريستالر من خلال تطبيق قانون المدينة المهيمنة داخل الاطار المساحي تبرز مدينة رئيسة واحدة مهيمنة على المدن الأخرى ، واذا كانت النتيجة تساوي واحداً صحيحاً فذلك يعني أنّعدد سكان المدينة الاولى يساوي مجموع سكان المدن الثلاثة التي تليها ، كما يدل ذلك على وجود هيمنة للمدينة الاولى على النظام الحضري بشكل عام من حيث عدد السكان ونوع الوظائف والخدمات العامة[٢٣]، ويظهر ذلك من خلال تضخم المدينة الاولى بحسب مؤشر الهيمنة الحضرية ويتم حسابه بالمعادلة الآتية[٢٤]:

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

م هـ = س١ / (س٢+ س٣+ س٤)	اذ يشير م هـ = مؤشر الهيمنة س١= عدد سكان المدينة الاولى س٢+ س٣+ س٤ = عدد سكان المدينة الثانية والثالثة والرابعة

وعند تطبيق هذا المؤشر على مدن محافظة ميسان بالاعتماد على متغير حجم السكان ، أتضح ان مؤشر الأولوية قد تجاوز الواحد الصحيح ، كما موضح في الجدول(١٣) والشكل (٦) ، اذ بلغ في عام ١٩٧٧ نحو (١,٢) وهذا يدل على ان عدد سكان المدينة الأولى يفوق ضعف سكان المدن الثلاث التالية لها مجتمعة وهي كل من مدن (المجر الكبير ، الكحلاء ، السلام) والبالغ مجموع سكانها (٤٥٥٠٥) نسمة ، وهذا يدل على انه مؤشر قوي مما ادى الى الهيمنة الواضحة للمدينة الاولى على بقية المراكز الحضرية الأخرى في محافظة ميسان ، أما في عام ١٩٩٧ فقد ارتفع المؤشر ليصل الى (١,٩) وبفارق بلغ (٠,٧) مقارنة مع عام ١٩٧٧، وهذا يدل على التوزيع غير المتوازن للتوزيع السكاني في المدن واستمرار وتيرة الهيمنة الحضرية لمدينة العمارة ، في حين ان عام ٢٠١٩ سجل مؤشر الهيمنة الحضرية (٣,٤) وبفارق بلغ (١,٥) عن عام ١٩٩٧.

يتضح مما تقدم هناك هيمنة واضحة لمدينة العمارة على مدن النظام الحضري في محافظة ميسان خلال مدة الدراسة للمدة (١٩٧٧– ٢٠١٩) ويعزى سبب ذلك الى التركز الوظيفي الكبير للمدينة المتمثل بالأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعية والتجارية والخدمية ، فضلاً عن ذلك عدم وجود تدرج في احجام المدن يتناسب مع الوظائف المتوفرة التي تؤديها وكذلك هناك غياب واضح للنظام الهرمي للمراكز الحضرية

جدول(١٣)

مؤشر الأولوية (دليل الهيمنة الحضرية) للمدة (١٩٧٧ – ٢٠١٩)

المدة التعدادية	حجم سكان المدن				مؤشر الهيمنة الحضرية
	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	
١٩٧٧	٥٣٩٣٨	١٥٥٠٥	١٥١٣٤	١٤٨٦٦	١,٢
١٩٩٧	١٨٧٦٩٥	٤٥١٩٥	٢٧١٤٥	٢٤٨١٣	١,٩
٢٠١٩	٥٥٥٥٠٥	٩٨٩٢٩	٤٠١٣٤	٢٣٥٨٠	٣,٤

المصدر/ نتائج التعداد للأعوام (١٩٧٧، ١٩٩٧) وتقديرات السكان لعام ٢٠١٩.

شكل (٦) تطبيق مؤشر الهيمنة الحضرية بحسب المدة التعدادية ١٩٧٧-٢٠١٩

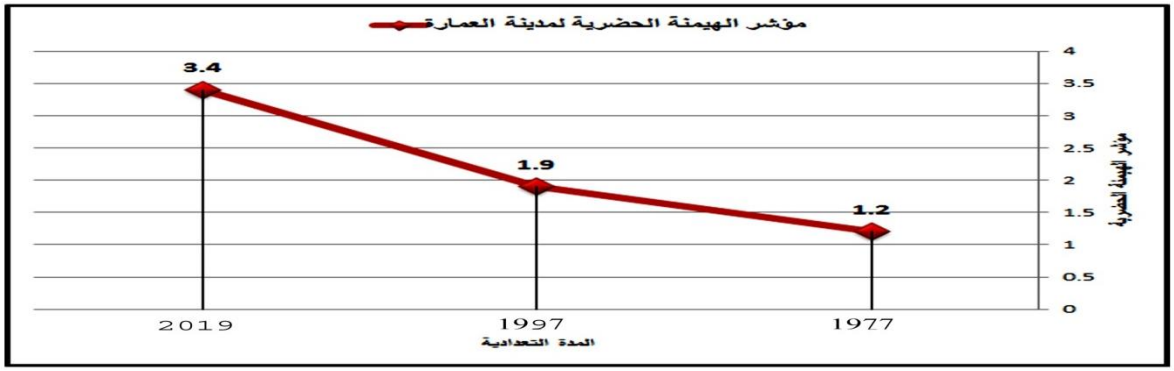

المصدر : جدول (١٣)

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

٥-مقياس الكثافة الحضرية:

يشير مقياس الكثافة الحضرية إلى معرفة نسبة سكان الحضر في المدن ، لهذا يعد من المقاييس الحديثة التي توصل اليها العلماء من خلال قيامهم بالعديد من الدراسات عن التحضر والتركز الحضري في الدول النامية ، اذ توصلوا استخدام هذا المقياس في رصد التركز الحضري وذلك من خلال مقارنة نسبة عدد السكان الحضر في المدينة الأولى من اجمالي سكان الحضر في المدن الأخرى التابعة للمنظومة الحضرية[٢٥]، تم استخدام هذا المقياس على المراكز الحضرية في محافظة ميسان ، واتضح ان مقياس التركز السكاني في مدينة العمارة لعام ١٩٧٧بلغ (٥٣٩٣٨) نسمة ، في حين يقابله مجموع سكان الحضر لأجمالي للمدن الأخرى والبالغ (١١٣٧١٧) نسمة ، وبكثافة تركز بلغت(٣٢,٢%) ، وفي عام ١٩٩٧ أستمر مقياس الكثافة السكانية بالارتفاع ، سجل مقياس التركز السكاني في مدينة العمارة (١٨٧٦٩٥) نسمة ، وبكثافة بلغت(٤٥,٣%) وهذا ناتج من استمرارية الارتفاع في نسبة السكان الحضر في المدينة . أما في عام ٢٠١٩ ، ارتفع مقياس الكثافة بشكل كبير مقارنة مع عام ١٩٩٧ ليشكل(٥٥٥٠٥) نسمة ، وبكثافة تركز بلغت(٦٤,٢%) على مستوى المدينة الأولى. ونستدل من ذلك الهيمنة الواضحة للمدينة الاولى على النظام الحضري في المحافظة من خلال الزيادة المستمرة في اقيام النسب الحضرية خلال التدرج التاريخي لمدة البحث.

رابعاً : انعكاسات الهيمنة الحضرية لمدينة العمارة على مدن محافظة ميسان

من البديهي أنّ للهيمنة الحضرية انعكاسات جمة على المدينة المهيمنة من جانب والمراكز الحضرية الأخرى ضمن اقليمها من جانب اخر ويمكن أيجازها بالنقاط الاتية :

١. تزايد نسبة الهيمنة الحضرية لمدينة العمارة على حساب المراكز الحضرية الأخرى لتشكل قمة الهرم في سلم النظام الحضري بتأثير عدة دوافع تم الاشارة اليها والتي اكسبها المدينة المسيطرة مما اثرت في وجود اختلال هرمي لمدن المحافظة ، وبالتالي وجود فوارق حادة في الحجم السكاني والوظيفي (حجم المؤسسات الادارية والصناعية) مما ادى إلى غياب واضح لعدم وجود تنظيم هرمي متوازن على مستوى محافظة ميسان .
٢. ارتفاع حاد في حجم مدينة معينة دون اخرى في محافظة ميسان وهي ناجمه عن حالة النظم الاقتصادية في المراحل المبكرة من التنمية الحضرية في مدينة العمارة وبالتالي فان تركيز الاستثمارات وفرص العمل فيها ، افرز واقعا حضاريا يعاني من انعدام التنمية المتوازنة او ضعف وما صاحبها من مشكلات لاسيما حركة السكان والقوى العاملة وتوجيه الاستثمارات والخدمات ومشكلات الخدمات مثل مياه الصرف الصحي وكيفية التخلص منها ، وكذلك الازدحام المروري والتضخم السكاني في مدينة العمارة ، بالمقابل ضعف اقتصاديات المراكز الحضرية في مدن المحافظة الأخرى .
٣. تدفق كبير للهجرة المستمرة باتجاه مدينة العمارة او باتجاه المحافظات الجاذبة (بغداد ، البصرة) من جميع الوحدات الادارية نتيجة للتنمية المكانية ضمن الأنظمة الحضرية المذكورة ، وبالتالي حدوث فروقات كبيرة نتج عنها افراغ الريف الزراعي للوحدات الادارية في المحافظة ، مما افقد المحافظة سلة غذائها التي كانت تمدها بها الريف المجاور .

٤. ان الأيقاع السريع للهجرة الوافدة المتنامية باتجاه مدينة العمارة او إلى المراكز الحضرية الجاذبة في الإقليم نجم عنها تغير اجتماعي حاد (البداوة ، الريفية ، الحضرية) ، اذ ادى إلى تدهور النمطين (البدو ، الريف) نتيجة لتغير العادات والتقاليد المتوارثة والمتأصلة وبالتالي حدوث مشكلات اجتماعية حادة تعاني جميع مدن العراق من اثارها وليس في مدن محافظة ميسان فحسب والامثلة على ذلك كثيرة يمكن ان نورد احدها وهو المشكلات العشائرية في مدن (العمارة ، البصرة وغيرها من المدن الأخرى) والتي تنتهي عادة بقتل الابرياء وهجرة السكان كما تعرف (الدكة العشائرية) وغيرها من الاساليب البعيدة عن حياة التحضر والحضرية .

٥. تركز سكاني كبير تجاوز نصف مليون نسمة لعام ٢٠١٩ في مدينة العمارة مع تضخم احيائها السكنية لتركز جميع استعمالات الارض ضمن رقعة مساحية صغيرة نتيجة للزيادة السكانية المضطردة والزيادة الطبيعية ، مقارنة بمدن محافظة ميسان والتي بلغ بعض حجم سكانها لا يتجاوز (٢٠٠٠) نسمة كما في مدينة (بني هاشم ، سيد احمد الرفاعي) ، مع تفاوت واضح للحجوم المدن الأخرى كما يتضح ذلك الشكل (٧).

شكل (٧) طبيعة النظام الحضري في مدن محافظة ميسان لعام ٢٠١٩

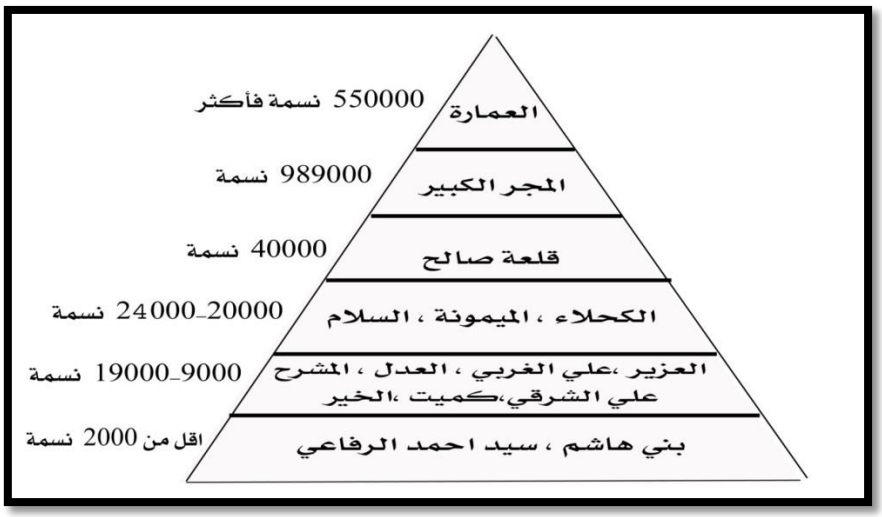

المصدر : الباحثان بالاعتماد على اسقاطات السكان لعام ٢٠١٩

خامساً : النتائج

١. اتضح من البحث أن نمو السكان الحضري يتباين على وفق المراكز الحضرية لمدن محافظة ميسان ، وتمثل ذلك بارتفاع الحجم السكاني في مدينة العمارة بشكل كبير ناجم عن تدفق الهجرات إلى المدينة ، ولزيادة الطبيعية ، فضلاً عن دوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وبالتالي حافظت مدينة العمارة على مركزيتها في النظام الحضري لمدن المحافظة لكونها فهي تضم أكثر من نصف السكان محافظة ميسان لعام٢٠١٩ .

٢. توصل البحث إلى ان حجوم المراكز الحضرية في مدن محافظة ميسان تفتقد إلى الانتظام في التراتب الحجمي ، فهي لا تنتظم على وفق قاعدة معينة لمدة البحث ١٩٧٧-٢٠١٩ ، فلا ينطبق عليها قاعدة

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

زييف الذي يشير إلى ضرورة وجود تدرج هرمي متطابق لجميع المدن في المحافظة للمدة المذكورة ، بمعنى اخر غياب فعلي للهرمية المتوازنة كنتيجة للتفاوت الكبير بين الحجوم السكانية الفعلية والمثالية لمدن محافظة ميسان كنتيجة إلى القانون لزييف (قاعدة المرتبة الحجم) فلا حجم المدينة الثانية يساوي ٢/١ حجم سكان مدينة الاولى، وكذلك حجم مدينة الثالثة يساوي ٣/١ المدينة الاولى وهكذا ، أما بخصوص مؤشر المدينة الاولى (لجفرسون) فلا ينطبق على مدن محافظة ميسان لكن هناك تقارب نسبي لاسيما للمدينة الثانية بحسب السنوات المختارة ، أما المدينة الثالثة كان الابتعاد عن القاعدة بشكل واضح خلال سنوات البحث . أما بخصوص قانون المرتبة (لبروننك) فلم ينطبق جملةً وتفصيلاً على مدن المحافظة ، اذ ينص القانون بضرورة ترتيب الحجم الحقيقي للسكان ترتيبا تنازليا على وفق اليه محدد وهي قسمه الحجم الحقيقي على مجموع معكوس الرتب وبذلك اتضح خلال مدة البحث احتلال مدينة العمارة الهيمنة الحضرية للمدن الأخرى. وبخصوص مؤشر (الهيمنة الحضرية لكريستالر) والذي تنص قاعدته على أنّ عدد سكان المدينة الاولى يساوي مجموع سكان المدن الثلاثة التي تليها ، فنلحظ عدم انطباق هذا المؤشر مع مدن محافظة ميسان للمدة ذاتها . وبصفة عامة ان تسلسل احجام مدن محافظة ميسان لم تنضوي تحت أي مؤشر وهذا يدعم الفرضية القائلة ان المحافظة واقعة تحت هيمنة مدينة واحدة وهي العمارة بتأثير دوافع ومؤشرات اقتصادية وسياسية واجتماعية .

٣. تبين من البحث ان هناك انعكاسات سلبية على المدينة المهيمنة من جهة ومدن محافظة ميسان من جهة اخرى ، فنلحظ ان هناك اختلالا لهرمية مدن المحافظة كنتيجة لتوافر المؤسسات الادارية والصناعية في مدينة العمارة ، وافتقارها في بقية المدن الأخرى وبالتالي عدم وجود تنظيم هرمي متوازن على مستوى محافظة ميسان ، وهذا الامر جعل اكثر من نصف سكان المحافظة يتركزون في مساحة صغيرة في مركز قضاء العمارة ، مما اثر بشكل سلبي في حركة السكان والقوى العاملة والخدمات ومشكلات بيئية في المدينة ، لتدفق تيارات الهجرة الوافدة للمدينة المهيمنة ، إلى جانب ذلك حدوث تغيرات اجتماعية لسكان (البدو – الارياف) وسيادة العادات الاجتماعية المنحرفة والمنقولة من الارياف الى جميع المدن وعلى رأسها مدينة العمارة لتسود (الدكة العشائرية) وغير من السلوكيات غير المحبذة .

سادساً : المقترحات

١. ان سيادة واقع التخلف في مدن محافظة ميسان نتيجة لتأخر التنمية الحضرية فيها نجم عنها تفاقم واضح للمشكلات الحضرية فيها، مما ادى ذلك إلى سوء التركز الحضري وسيادة مدينة العمارة كمدينة مهيمنة على النظام الحضري في المحافظة ، لذلك ينبغي على الجهات المعنية ان تتبنى استراتيجية جديدة لأيجاد نظام حضري وفق التخطيط الاقليمي كأداة استراتيجية للحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية من منظور تشكيل من بؤر تنمية متعددة ، اذ تعتمد على فكرة الانتشار المكاني التي تساعد على التركز اللامركزي (التشتت) للفعاليات والانشطة الاقتصادية والخدمية في هذه البؤر لتحقيق نوعاً من التنمية المكانية المتوازنة على مستوى المراكز الحضرية للمحافظة .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

٢. ينبغي على الجهات المعنية أيقاف تدفق الهجرة الوافدة إلى المراكز الحضرية وذلك بتنمية المناطق الريفية اجتماعياً وثقافياً وتعليمياً وخدمياً ، من خلال تبني مشاريع تنموية ريادية في تلك المناطق مع تحسين الظروف المعيشية لهم ، وهذا الامر يحفز الحفاظ على نسبة كبيرة من السكان في المناطق الريفية وتخفيض نزوحهم إلى المراكز الحضرية الكبرى .

٣. ينبغي انشاء قاعدة اقتصادية ومشاريع سياحية وزراعية وتجارية وصناعية من قبل الدولة مبنية على اساس تخطيطي موزعة بشكل متساوٍ لجميع اقضية ونواحي محافظة ميسان .

٤. اعادة النظر بأقطاب النمو الصناعية المعمول فيه بالعراق لاسيما في محافظات (بغداد ، الموصل ، البصرة) عن طريق اجراء المسوحات الميدانية لجميع الوحدات الادارية في المحافظات ومنها محافظة ميسان ومعرفة مدى توافر الموارد الطبيعية والمقومات الموقعية بغية تشييد قاعدة صناعية التي تتناسب مع تلك الموارد ، فضلاً عن تنمية المشاريع الزراعية والتي تسهم بشكل كبير في تشغيل البطالة المرتفعة في محافظة ميسان والبالغة ٤٠% لعام ٢٠١٩ من جانب ، ولأيقاف هجرة الشباب إلى المراكز الحضرية الكبرى او الى المحافظات الأخرى التي تتوافر فيها العمل من جانب اخر .

٥. ينبغي على الجهات المعنية تشجيع الاستثمارات وتوزيعها في جميع مناطق العراق ومنها اقضية ونواحي محافظة ميسان ، وهذا الامر يسهم في تشجيع الشركات الاهلية الناشئة الصغيرة منها او الكبيرة بتشييد مصانع وشركات مختلفة تسهم في تشغيل البطالة وتمنع الهجرات الخارجية إلى المدن الكبيرة .

٦. وضع خطط قصيرة وطويلة الامد من اجل تنمية المدن الصغيرة وتبني مدناً حضرية جديدة يفضل ان تكون (المدن التابعة) المعمول بها في دولة مصر مثلاً ، لان ذلك سوف يخفف العبء على مدينة العمارة من جهة ويشجع السكان من اقليم العمارة بالسكن فيها مع مراعاة مجمل خدمات السكن والبنى التحتية من الدولة حصرا .

هوامش البحث

١. علي سالم الشواورة ، جغرافية المدن ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٢ ، ص٥٩-٦٣

٢. نزهة يقظان الجابري ، التحضر في المملكة العربية السعودية ، مجلة ام القرى للعلوم الانسانية والاجتماعية والتربوية ، المجلد (٢٠) ، العدد (٢) ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧.

٣. صلاح مهدي الزيادي ، النظام الحضري في محافظة واسط ، مجلة ابحاث البصرة ، المجلد (٤٢) ، العدد (١) ، ٢٠١٧، ص٣١٦.

٤. محمد ابراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية ، جغرافية المدن والتخطيط الحضري ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص١٧٥.

٥. حسين علي اسماعيل ، المؤشرات الحضرية لمدينة كلار ، مجلة كلية الآداب ، العدد١٠١ ، ص٧٥٦ .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٦ – نيسان لسنة ٢٠٢١

٦. صبري فارس الهيتي ، جغرافية المدن ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٢٨
٧. صلاح هاشم زغير الاسدي ، التوسع المساحي لمدينة البصرة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ٢٠٠٥ ، ص١٦.
٨. ماهر يعقوب موسى ، جوانب من النظام الحضري في محافظة ذي قار ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، ١٩٨٩، ص٣٩ .
٩. محمد علي مرزا ، اتجاهات النظام الحضري في العراق ١٩٥٧-٢٠١٠ ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد (٢٦) ، ٢٠١٢، ص١٤٧-١٤٩.
١٠.ماهر يعقوب موسى ، مصدر سابق ، ص ٣٨.
١١.جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، نتائج التعدادات السكانية (١٩٧٧-١٩٨٧)
١٢.احمد علي اسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، الطبعة الرابعة ، دار الثقافة للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص١٩٢.
١٣.محسن عبد الصاحب المظفر وعمر الهاشمي يوسف، جغرافية المدن ، مبادئ واسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية، دار الحامد للنشر ، عمان- الاردن ، ٢٠٠٩، ص٢١٠.
١٤.كأيد عثمان ابو صبحة ، جغرافية المدن ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠ ، ص١٤٣.
١٥.رفلة يعرب يوسف الجنابي ، الهيمنة الحضرية لمدينة النجف ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات –جامعة الكوفة ،٢٠١٥ ، ص١٠٣.
١٦.نور كريم سكران الخزاعي ، الهيمنة الحضرية لمدينة السماوة على مدن محافظة المثنى ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٨، ص١١٩.
١٧.رشود بن محمد الخريف ، التحضر في المملكة العربية السعودية ، دارسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني ، جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ،١٩٩٨ ،ص٣٩.
١٨.جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص٢٦٨.
١٩.محمد يسار عابدين ودينا الدجاني ، اتجاهات التركز الحضري في الجمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد (٢٥) ، العدد الثاني ، ٢٠٠٩ ، ص٥٢٥.
٢٠.عامر راجح نصر، تحليل انماط التفاوت والاختلال في النظام الحضري لمحافظة بابل ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد (٢٤) ، العدد (٣) ، ٢٠١٦، ص١٦٦٤.
٢١.احمد محمد عبد العال، هيمنة المدن المصرية ، دراسات في جغرافية المدن، كلية الآداب ، جامعة المينا ،١٩٩٨، ص٣.
٢٢.رشود بن محمد الخريف ، التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٧٤- ٢٠٠٤م) ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٧، ص٣٣.
٢٣.فتحي ابو عيانة ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص١٢٣.
٢٤.نزهة يقظان الجابري ، مصدر سابق ، ص٢٧
٢٥.محمد يسار عابدين ودينا الدجاني ، اتجاهات التركز الحضري في جمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد ٢٥ ، العدد٢ ، ٢٠٠٩ ، ص٥٣٠ .